الامر والميل حالة الاختيار ولذا الوجوب بالنوبة
والاقلاع والذم واستحقاق التقرير والثواب والعقاب
والحدود وهذا هو الكسب وهو مقارنة قدرة العبد
الحادثة للفعل فالله هو الذي اوجد قدرة وحركاته
ولو كانت اختيارية وهو امر اعتباري على الراجح
وهل هو من متعلقات القدرة فقال بعضهم نعم نورد
ان التعلق امر اعتباري فيتسلسل فاجاب بان
التسلسل المحذور في الامور الثابتة في الخارج لا في
الامور التي يعبر عنها المعتزلون قال القطب الملوي
في شرح منظومته قال العلامة السعد والكمال
وجماعة الراجح انه ليس من متعلقاتها انتهى
وعليه فيتم الاحتجاج في الرد على المجبرة القائلين
ان الجبر ظاهر وباطنا والحق خلافه كما هو مذهب
اهل السنة ان العبد مجبور في قالب مختار و
سيأتي لك الرمز لبيت في محله ان شاء الله تعالى
وخلافا لهم ايضا في قولهم ان العبد يخلق افعاله
نفسه الاختيارية قالوا لانه يلزم على كون الله
قالقا للاختيارية ان تعذيبه لهم عليها ظلم قلنا
وما قالوه مردود من وجوه الاول كما تقول لهم لا

يخلو

يخلوا اما ان يكون حصول هذا الفعل بقدرة الله
تعالى وقدرة العبد فان قالوا بالاول قلنا لزم
اجتماع مؤثرين على اثر واحد وان قالوا
بقدرة العبد فقط قلنا لزم وقوع شيء في
الكون فقرا عن الله ولزم الا يكون سبحانه وتعالى
واحدا في الافعال وهو كفر الوجه الثاني
انه لو كان الفعل له لكان عالما بما كان نفسه وهو
سكناتها مدى الايام قيل وجودها مجهلة
بهاد ليل على عجزه الوجه الثالث انه لا يلزم
على تعذيب الله للعصاة الظلم لاحتمال ان الكل
بيد الله الفعل وذا الذي الآن الظلم هو التصرف
في ملك الغير ومن يتصرف في ملكه لا يسمى ظالما
ولذا حكي عن القاضي عبد الجبار ابن احمد
المعتزلي قاضي قزوين انه دخل عند ابن عباد
وزير المعز فرأى عنده الاستاذ ابا اسحاق
الاسفرايني امام اهل السنة فقال عبد
الجبار سبحان من تنزه عن الفحشاء فقهم الاستاذ
مراده فقال سبحان من لا ينفع في
ملكه الا ما يشاء فقال المتغلب ايشاء ربنا ان

تقرفر